(القرار رقم ١٨ لعام ١٤٣٧هـ)

الصادر من لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية

بشأن اعتراض (أ)

برقم (٤) لعام ١٤٣٦هـ

على ربط مصلحة الزكاة والدخل للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٢م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

ففي يوم الثلاثاء ١٤٣٧/٧/٢٦هـ انعقدت لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية بالدمام بمقرها بفرع مصلحة الزكاة والدخل بالدمام المشكلة على النحو التالي:

١ – الدكتور	رئيساً
٢ – الدكتور	نائب الرئيس
٣ – الدكتور	عضواً
٤ – الدكتور	عضواً
٥ – الأستاذ	عضواً
٦ – الأستاذ	سكرتيراً

وقد حضر جلسة الاستماع المنعقدة بتاريخ ١٤٣٧/٦/٢٧هـ **.....** و **.....** ممثلين عن المكلف، كما حضر **.....** و **.....** و **.....** ممثلين عن المصلحة للنظر في الاعتراض المقدم من المكلف/ (أ)، على الربط الزكوي الذي أجرته مصلحة الزكاة والدخل على حساباتها للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٢م.

ويعترض المكلف على:

١. حساب جاري المالك.

٢. المصاريف المستحقة.

٣. الذمم الدائنة.

٤. رواتب الإدارة.

٥. الإيجارات.

وقد ناقشت اللجنة الاعتراض المرفوع إليها بموجب خطاب سعادة مدير عام مصلحة الزكاة والدخل رقم ١٤٣٦/١٦/٢٦٥٥ وتاريخ ١٤٣٦/٤/١٦هـ على النحو الآتي:

ثانيًا: الناحية الشكلية:

أبلغت المصلحة المكلف بالربط الزكوي للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٢م بخطابها رقم ٤٩٨٧/٥٠٣ وتاريخ ١٤٣٤/١١/١٢هـ، وقد اعترض المكلف على هذا الربط بخطابه المقيد لدى المصلحة برقم ٢٤٦٠ وتاريخ ١٤٣٥/٦/٢٢هـ، ولم تقبل المصلحة الاعتراض من الناحية الشكلية لعدم تقديمه خلال الأجل المحدد بستين يومًا من تاريخ الإبلاغ بالربط الزكوي وفقًا للمادة الأولى من القرار الوزاري المعدل رقم ٩٦١/٣٢ وتاريخ ١٤١٨/٤/٢٢هـ.

وحيث إن المكلف تقدم باعتراضه على خطاب الربط الصادر من المصلحة المشار إليه أعلاه للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٢م بعد انقضاء المهلة النظامية، وحيث إن المصلحة قبلت اعتراض المكلف بخصوص إضافة جاري المالك لعام ٢٠١٢م بمبلغ ٢٤,٣٨١,٩٤٧ ريال بدلاً من مبلغ ٢٦,٢٥٨,٤٩٢ ريال نظرًا لثبوت عدم تحويل الأرباح المدورة للحساب الجاري، مما يعني إعادة فتح الربط لعام ٢٠١٢م، عليه ترى اللجنة قبول اعتراض المكلف من الناحية الشكلية.

ثانيًا: الوقائع:

خلال جلسة الاستماع سألت اللجنة الطرفين: هل لديكم أي إضافة أو تعليق على اللوائح المرفوعة للجنة سابقًا؟ فأجاب ممثلا المكلف: إن المصاريف المستحقة عبارة عن رواتب شهر ديسمبر وتصرف في شهر يناير من السنة التالية. وأما بند جاري المالك كان المفترض إضافة الرصيد الأقل، وذلك وفقًا للفتوى رقم ٢٢٦٤. وعلق ممثلو المصلحة بالتمسك بما ورد في المذكرة المرفوعة في اللجنة سابقًا.

ثم سألت اللجنة ممثلا المكلف: ما طبيعة بند المصاريف المستحقة للأعوام محل الاعتراض، مع بيان حركة الحساب خلال العام؟ فأجابا: هي عبارة عن مصاريف تدفع خلال ثلاثة شهور، وهي عبارة عن أدوية وأدوات طبية للمستوصف وأطلب مهلة لتقديم حركة الحساب.

ثم سألت اللجنة ممثلا المكلف: ما طبيعة بند الذمم الدائنة للأعوام محل الاعتراض مع بيان حركة حساب الذمم الدائنة خلال العام؟ فأجابا: هي عبارة عن التزام مالي على المؤسسة يتم سدادها بشكل دوري، وهي عبارة عن أدوية وأجهزة طبية، ونطلب مهلة لتقديم حركة حساب الذمم الدائنة. واستدراكًا لما ذكرناه سابقًا حول بند المصاريف المستحقة فهي عبارة عن رواتب ومكافآت للموظفين عن شهر ديسمبر تدفع في يناير في السنة اللاحقة. وعلّق ممثلو المصلحة بتمسكهم بالناحية الشكلية والناحية الموضوعية كما وردت في مذكرة الاعتراض المرفوع للجنة، ومنحت اللجنة ممثلا المكلف مهلة أسبوعًا لتقديم ما طلب منهما خلال الجلسة.

هذا، وقد ورد في الخطاب المقدم من المكلف بعد جلسة الاستماع والمقيد لدى اللجنة برقم ١١ وتاريخ ١٤٣٧/٧/٥هـ "بالإشارة إلى خطاب لجنة الاعتراض الزكوية والضريبية الابتدائية بالدمام رقم ٧١/٥٠٠ وتاريخ ١٤٣٧/٤/٣٠هـ على حسابات المؤسسة المذكورة أعلاه، فإننا نوضح لسيادتكم تفصيل المبالغ التي تم رفضها من قبل (المصلحة):

أولاً: حساب جاري المالك:

قامت المصلحة بالربط على حساب جاري المالك، ولكن لم نتمكن من الحصول على كشف البنك لتوضيح عمليات السحب على هذا الحساب، ولكن خلال عام ٢٠١١ تم إضافة ٦,١٤٠,٠٠٠ ريال عبارة عن مصاريف إيجار، وقامت المصلحة برفض هذا المبلغ؛ لذلك يرجى تخفيض جاري المالك الذي تم الربط عليه بهذا المبلغ، حيث قامت المصلحة بالربط على إجمالي رصيد جاري المالك، وكذلك عام ٢٠١٢ قامت بالربط على رصيد جاري المالك لعام ٢٠١١ واعتبرته رصيدًا مدورًا، وهذا المبلغ يتضمن مبلغ الإيجار الذي تم الإشارة إليه مسبقًا، لذلك يرجى خصم مبلغ الإيجار من رصيد جاري المالك.

ثانيًا: المصاريف المستحقة:

١. عام ٢٠٠٧م قامت المصلحة بالربط على مبلغ ٥٣٤,٠٨٨ ريال، يمثل هذا البند رواتب ومكافآت العاملين عن شهر ديسمبر ٢٠٠٦ والتي تم سدادها خلال شهر يناير ٢٠٠٧، ولكن لم نتمكن من الحصول على كشف حساب بنكي يوضح عمليات سحب المبلغ خلال الفترة اللاحقة.

٢. عام ٢٠٠٨م قامت المصلحة بالربط على مبلغ ٧٦٣,٩٨٠ ريال، يمثل هذا البند رواتب ومكافآت العاملين عن شهر ديسمبر ٢٠٠٨ والتي تم سدادها خلال شهر يناير ٢٠٠٩، ولكن لم نتمكن من الحصول على كشف حساب بنكي يوضح عمليات سحب المبلغ خلال الفترة اللاحقة.

٣. عام ٢٠٠٩م قامت المصلحة بالربط على مبلغ ٧٤٥,٤٠٦ ريال، يمثل هذا البند رواتب ومكافآت العاملين عن شهر ديسمبر ٢٠٠٩ والتي تم سدادها خلال شهر يناير ٢٠١٠ (أرفق جدول يوضح تفاصيل السحب من البنك لمبلغ ٧٤٥,٧٨٢ ريال) ومرفق كشف البنك للاطلاع على التفاصيل.

٤. عام ٢٠١٠م قامت المصلحة بالربط على مبلغ ٧٤٥,٤٠٦ ريال، وهو عبارة عن الرصيد النهائي للمصاريف المستحقة لعام ٢٠٠٩م، ويمثل هذا البند رواتب ومكافآت العاملين عن شهر ديسمبر ٢٠٠٩ والتي تم سدادها خلال شهر يناير ٢٠١٠ (المشار إلى تفاصيله في الفقرة السابقة)، ولكن قامت المصلحة باعتبار هذا المبلغ أرصدة قديمة، وقامت برد المبلغ إلى الوعاء الزكوي.

٥. عام ٢٠١١م قامت المصلحة بالربط على مبلغ ١,٧٥٨,٥٧٣ ريال، وهو عبارة عن الرصيد النهائي للمصاريف المستحقة لعام ٢٠١٠م، ويمثل هذا البند رواتب ومكافآت العاملين عن شهر ديسمبر ٢٠١٠، والتي تم سدادها خلال شهر يناير ٢٠١١ (أرفق جدول يوضح تفاصيل السحب من البنك لمبلغ ١,٧٥٧,١٥٥ ريال) ومرفق كشف البنك للاطلاع على التفاصيل.

٦. عام ٢٠١٢م قامت المصلحة بالربط على مبلغ ١,٦٧١,٧٤١ ريال، ويمثل هذا البند رواتب ومكافآت العاملين عن شهر ديسمبر ٢٠١٢ والتي تم سدادها خلال شهر يناير ٢٠١٣ (أرفق جدول يوضح تفاصيل السحب من البنك لمبلغ ١,٥٦٤,٥٨٨,٤٥ ريال) ومرفق كشف البنك للاطلاع على التفاصيل.

ثالثًا: الذمم الدائنة:

١. عام ٢٠٠٧ قامت المصلحة بالربط على مبلغ ١,٦٢٢,٩٧٨ ريال، ويمثل هذا البند ذمم موردين الصيدلية ويتم السداد خلال فترة الاستحقاق التي لا تتجاوز ثلاثة أشهر، ولكن لم نتمكن من الحصول على كشف البنك كي يوضح تواريخ سحب تلك المبالغ.

٢. عام ٢٠٠٨ قامت المصلحة بالربط على مبلغ ١,٦٧٦,٢٥٨ ريال، ويمثل هذا البند ذمم موردين الصيدلية ويتم السداد خلال فترة الاستحقاق التي لا تتجاوز ثلاثة أشهر، ولكن لم نتمكن من الحصول على كشف البند كي يوضح تواريخ سحب تلك المبالغ.

٣. عام ٢٠٠٩ قامت المصلحة بالربط على مبلغ ١,٨٣٨,٨٨٤ ريال، ويمثل هذا البند ذمم موردين الصيدلية ويتم السداد خلال فترة الاستحقاق التي لا تتجاوز ثلاثة أشهر، ومرفق لسيادتكم كشف تفصيلي للموردين وتواريخ السداد والمبالغ المسددة خلال تلك الفترة.

٤. عام ٢٠١٠ قامت المصلحة بالربط على مبلغ ١,٨٣٨,٨٨٤ ريال، ويمثل هذا البند ذمم موردين الصيدلية ويتم السداد خلال فترة الاستحقاق التي لا تتجاوز ثلاثة أشهر، ومرفق لسيادتكم كشف تفصيلي للموردين وتواريخ السداد والمبالغ المسددة خلال تلك الفترة مدعوم بكشف البنك خلال الفترة اللاحقة.

٥. عام ٢٠١١ قامت المصلحة بالربط على مبلغ ٢,٢٤٦,٦٤٩ ريال، ويمثل هذا البند ذمم موردين الصيدلية ويتم السداد خلال فترة الاستحقاق التي لا تتجاوز ثلاثة أشهر، ولكن لم نتمكن من الحصول على كشف البنك خلال الفترة.

٦. عام ٢٠١٢ قامت المصلحة بالربط على مبلغ ٤,٦١٠,٢٨٠ ريال، ويمثل هذا البند ذمم موردين الصيدلية ويتم السداد خلال فترة الاستحقاق التي لا تتجاوز ثلاثة أشهر، ومرفق لسيادتكم كشف تفصيلي للموردين تواريخ السداد وصور من الشبكات المستلمة والتحويلات البنكية.

رابعًا: رواتب الإدارة:

قامت المصلحة بالاعتراف برواتب الإدارة في حدود ٤٥,٠٠٠ ريال شهريًّا أي ٥٤٠,٠٠٠ ريال سنويًّا، ولكن قامت بحساب مبلغ ٤,٨٠٠,٠٠٠ و٤,٢٠٠,٠٠٠ ريال لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢ على التوالي، ولكن المبالغ الفعلية المسجلة على المصاريف والموجودة ضمن اعتراض المصلحة هي ٤,٢٦٠,٠٠٠ و٣,٦٦٠,٠٠٠ ريال لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢ على التوالي، لذلك نرجوا من سيادتكم تعديل المبلغ وخصم المبالغ المسموح به من المبالغ المحملة فعليًّا على المصاريف، وكذلك يرجى خصم المبالغ الغير جائزة الحسم من حساب جاري المالك واعتبارها توزيع أرباح.

خامسًا: الإيجارات:

قامت المصلحة برد مبلغ ٦,١٤٠,٠٠٠ و٢,٠٧٨,٠٠٠ ريال لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢ كمصاريف إيجار، وأشرنا في خطابنا السابق بقبول وجهة نظر المصلحة، ولكن لم تقم المصلحة بخصم ذلك المبلغ من حساب جاري المالك، وقامت بالاعتراض على رصيد جاري المالك في نهاية السنة، ويشمل مبلغ الإيجار لذلك نرجوا من سيادتكم تعديل رصيد جاري المالك ضمن الاحتساب بعد خصم تلك المبالغ، حيث إنه تم رفض تلك المبالغ كمصاريف، لذلك يرجى رفضها كمبالغ محملة على حساب جاري المالك.

في الختام نرجوا أن نكون وفقنا لعرض وجهة نظرنا، آملين التكرم بتعديل الربط الزكوي النهائي على حسابات المؤسسة".

ثالثًا: الناحية الموضوعية:

١. حساب جاري المالك.

أ- وجهة نظر المكلف:

"إن ما اعتبرته المصلحة في خطابها أعلاه كرصيد جاري المالك الدائن حال عليها الحول القمري، نود أن نوضح لسيادتكم أن المصلحة اعتمدت رصيد آخر السنة هو الرصيد الذي حال عليها الحول القمري، واعتمدت الإيداعات من المالك خلال السنة أنها حال عليها الحول القمري، وهذا مخالف لقوانين الزكاة، لذلك نود من سيادتكم اعتماد الرصيد الافتتاحي فقط، وهو الذي حال عليه الحول القمري، وليس رصيد آخر السنة.

وبناءً عليه، يرجى التكرم وتعديل الربط الزكوي النهائي بذلك، وتعديل رصيد جاري المالك الدائن باعتماد الرصيد الافتتاحي وهو الرصيد الذي حال عليه الحول القمري في الوعاء الزكوي".

ب- وجهة نظر المصلحة:

"عام ٢٠٠٧م تم أخذ رصيد الحساب الجاري بعد رد المسحوبات بعد حولان الحول القمري وفقًا للحركة المقدمة من المكلف (مرفق صورة)، وهذا ما يؤيده تعاميم المصلحة أرقام ١/٣٣٩٤ وتاريخ ١٤١٩/٥/٢٢هـ ورقم ١٤٣٤/١٦/٦٧٤٧ بتاريخ ١٤٣٤/١١/٢هـ، أما الأعوام ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م و٢٠١١م فقد قامت المصلحة بإخضاع بند رصيد الحساب الجاري الدائن أول العام أو آخر العام أيهما أقل طبقًا لتعميم المصلحة رقم ١/٣٥ وتاريخ ١٤١٣/٣/٢هـ البند رقم (١٧)، أما بخصوص أخذ رصيد آخر العام الأكبر فيهما فهو

نتيجة إقفال الأرباح المرحلة في الجاري، طبقًا لإيضاحات القوائم المالية. أما عام ٢٠١٢م، فقد تم قبول اعتراضه بإضافة أول العام بمبلغ (٢٤,٣٨١,٩٤٧) ريال، حيث تبين أنه لم يتم تحويل الأرباح للحساب الجاري في هذا العام".

ت- الدراسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما، اتضح أن المكلف يعترض على إضافة المصلحة لرصيد جاري المالك آخر العام للوعاء الزكوي، حيث يرى أن الرصيد الذي حال عليه الحول هو رصيد أول العام. بينما ترى المصلحة أنها أضافت رصيد أول العام أو آخر العام أيهما أقل نظرًا لحولان الحول مع إضافة الأرباح المرحلة المغلقة في الحساب الجاري، والمسحوبات التي تمت بعد حولان الحول القمري.

وبرجوع اللجنة إلى ملف القضية وما قدمه الطرفان، اتضح أن حركة حساب جاري المالك كانت على النحو التالي:

العام	رصيد أول العام	رصيد آخر العام
٢٠٠٧م	٢٤,١٢٠,٧٣٩	١٦,٩٨٥,٧٦٢
٢٠٠٨م	١٦,٩٨٥,٧٦٢	١٨,٠١١,٢٤١
٢٠٠٩م	١٨,٠١١,٢٤١	٢٠,٦٧٦,٣٢١
٢٠١٠م	٢٠,٦٧٦,٣٢١	٢٠,٤٣٣,٤٧٩
٢٠١١م	٢٠,٤٣٣,٤٧٩	٢٦,٢٥٨,٤٩٢
٢٠١٢م	٢٦,٢٥٨,٤٩٢	٢٤,٣٨١,٩٤٧

وبرجوع اللجنة إلى الربط الزكوي الذي أعدته المصلحة على حسابات المكلف للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٢م والصادر برقم ٤٩٨٧/٥٠٣ وتاريخ ١٤٣٤/١١/١٢هـ، تبين أنه تم إضافة جاري المالك للوعاء الزكوي على النحو التالي:

البند	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
جاري المالك	١٧,٥٠٩,٠٨٧	١٨,٠١١,٢٤١	٢٠,٦٧٦,٣٢١	٢٠,٤٣٣,٤٧٩	٢٦,٢٥٨,٤٩٢	٢٦,٢٥٨,٤٩٢

وبالاطلاع على حركة جاري المالك للفترة من ٢٠٠٧/١/١م حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١م، اتضح أنه تم تخفيض رصيد الحساب الجاري بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١م بمبلغ ٥٢٣,٣٢٥ ريال، وورد في البيان أنها عبارة عن إثبات أرباح المستوصف لعام ٢٠٠٧م مما يدل على حولان على هذا المبلغ.

ويلاحظ من الربط الزكوي أن المصلحة قامت بإضافة أرصدة آخر العام للأعوام من ٢٠٠٨م حتى ٢٠١١م، وإضافة رصيد أول العام لعام ٢٠١٢م، وفي عام ٢٠٠٧م قامت المصلحة بإضافة مبلغ ١٧,٥٠٩,٩٣٨ ريال للوعاء الزكوي.

وبمراجعة اللجنة للحركة خلال الأعوام محل الاعتراض على جاري المالك، تبين أنه تم إقفال رصيد الأرباح المستبقاة في جاري المالك، وأنه خلال عام ٢٠٠٨م مثلاً تم إقفال رصيد الأرباح المبقاة البالغة ٧,٢٧٥,٦١١ ريال لعام ٢٠٠٧م في جاري المالك، أي إن مبلغ ١٨,٠١١,٢٤١ ريال (رصيد جاري المالك آخر العام) متضمنًا الأرباح المدورة من عام ٢٠٠٧م، وباستبعاد الأرباح المدورة والبالغة ٧,٢٧٥,٦١١ ريال يصبح رصيد آخر العام لجاري المالك مبلغ ١٠,٧٣٥,٦٣٠ ريال، وبمقارنته برصيد أول العام البالغ

١٦,٩٨٥,٧٦٢ ريال، يتضح أن رصيد آخر العام بعد استبعاد الأرباح المدورة هو الأقل، فاللجنة ترى إضافته للوعاء الزكوي، وحيث إن رصيد الأرباح المدورة هو عنصر من عناصر الوعاء الزكوي وقد تبني حولان الحول عليه لعدم سحبه من قبل المالك، بل تم إغلاقه في رصيد جاري المالك، عليه يصبح المبلغ الواجب إضافته للوعاء الزكوي من الأرباح المدورة والجاري هو (١٠,٧٣٥,٦٣٠ ريال رصيد جاري المالك آخر العام + ٧,٢٧٥,٦١١ ريال الأرباح المدورة) بما مجموعه ١٨,٠١١,٢٤١ ريال وهو المبلغ الذي أضافته المصلحة للوعاء الزكوي.

وقد تبين للجنة انطباق ذلك على باقي الأعوام المعترض عليها من قبل المكلف ماعدا عام ٢٠١٢م، وقد أيدت المصلحة وجهة نظر المكلف لعام ٢٠١٢م بإضافة رصيد الجاري أول العام والبالغ ٢٤,٣٨١,٩٤٧ ريال، عليه ولما سبق ترى اللجنة تأييد المصلحة في إخضاع رصيد جاري المالك الذي حال عليه الحول للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١١م، وإضافة رصيد جاري المالك آخر العام لعام ٢٠١٢م.

٢. المصاريف المستحقة.

أ- وجهة نظر المكلف:

"إن ما اعتبرته المصلحة في خطابها أعلاه كمصاريف مستحقة حال عليها الحول القمري نود أن نوضح لسيادتكم أن هذه المصاريف المستحقة عبارة عن رواتب ومكافأة للموظفين مستحقة عن شهر ديسمبر للعام نفسه ويتم سدادها خلال شهر في الفترة اللاحقة للسنة التالية."

ب- وجهة نظر المصلحة:

"تم إضافة بند المصاريف المستحقة التي حال عليها الحول، حيث لم يتم تقديم المستندات والكشوفات المؤيدة والحركة (رصيد أول العام والحركة خلال العام مدين ودائن ورصيد آخر العام)، وعليه تتمسك المصلحة بوجهة نظرها".

ت- الدراسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما، اتضح أن المكلف يعترض على إضافة المصلحة لبند المصاريف المستحقة، حيث يرى المكلف أن هذا البند عبارة عن مصاريف الرواتب التي لم يتم صرفها بنهاية العام، وهي لا تظل لفترة طويلة، بل يتم سدادها في بداية العام التالي.

بينما ترى المصلحة أن المكلف لم يقدم الإثبات المستندي أو حركة الحساب خلال العام، فتم إضافة ما حال عليه الحول من بند المصاريف المستحقة.

وبرجوع اللجنة إلى ملف القضية وما قدمه الطرفان، تبين قيام المصلحة بإضافة المصاريف المستحقة للوعاء الزكوي للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٢م، على النحو التالي:

البند	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
مصاريف مستحقة حال عليها الحول	٥٣٤,٠٨٨	٧٦٣,٩٨٠	٧٤٥,٤٠٦	٧٤٥,٤٠٦	١,٧٥٨,٥٧٣	١,٦٧١,٧٤١

وبالاطلاع على البيانات المقدمة من المكلف ردًّا على استفسار اللجنة خلال جلسة الاستماع، تبين أن البيانات المقدمة عبارة عن كشف حساب بنكي لشهر يناير من الأعوام ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٣م، ولم يقدم المكلف حركة حساب المصاريف

المستحقة، كما أن المبالغ التي ذكرها المكلف ضمن خطابه تختلف عن المبالغ المضافة في الربط، والتي طلبت اللجنة منه تقديم إثبات مستندي لها، عليه ترى اللجنة تأييد المصلحة في إضافة رصيد بند المصاريف المستحقة الذي حال عليه الحول للوعاء الزكوي للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٢م.

٣. الذمم الدائنة:

أ- وجهة نظر المكلف:

"إن ما اعتبرته المصلحة في خطابها أعلاه كرصيد جاري المالك الدائن حال عليها الحول القمري، نود أن نوضح لسيادتكم أن هذه الذمم الدائنة هي ذمم دائنة تجارية عبارة عن التزام مالي على المؤسسة ويتم سدادها بشكل مستمر ودوري، لذلك لا يمكن اعتبارها ذممًا دائنة حال عليها الحول القمري؛ لأنه يتم سدادها خلال الفترة اللاحقة للسنة المالية في تواريخ استحقاقها التي لا يتجاوز ثلاثة أشهر".

ب- وجهة نظر المصلحة:

"قامت المصلحة بإضافة الأرصدة أول المدة أو آخر المدة أيهما أقل لحولان الحول عليها لبند الذمم الدائنة، حيث لم يقدم المكلف الحركة (رصيد أول العام والحركة خلال العام مدين ودائن ورصيد آخر العام)، وبالتالي فهي في ذمة الشركة وتستخدم في نشاطها وتضاف طبقًا للفتوى رقم (٢٢٦٦٥) لعام ١٤٢٤هـ إجابة السؤال الثاني، وعليه تتمسك المصلحة بوجهة نظرها".

ت- الدراسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما، اتضح أن المكلف يعترض على إضافة المصلحة لبند الذمم الدائنة للوعاء الزكوي، حيث يرى أن بند الذمم الدائنة عبارة عن ذمم دائنة تجارية ويتم سدادها بشكل مستمر ولم يحل عليها الحول.

بينما ترى المصلحة أن المكلف لم يقدم حركة بند الذمم الدائنة خلال العام، ولذا تم اعتبارها ذممًا حال عليها الحول، وتم إضافتها للوعاء استنادًا للفتوى رقم ٢٢٦٦٥ لعام ١٤٢٤هـ.

وبرجوع اللجنة إلى ملف القضية وما قدمه الطرفان، اتضح أن حركة بند الذمم الدائنة وفقًا للقوائم المالية كانت على النحو التالي:

العام	رصيد أول العام	رصيد آخر العام
٢٠٠٧م	١,٦٢٢,٩٧٨	١,٦٧٦,٥٢٨
٢٠٠٨م	١,٦٧٦,٥٢٨	١,٨٤٦,٠٤٠
٢٠٠٩م	١,٨٤٦,٠٤٠	١,٨٣٨,٨٨٤
٢٠١٠م	١,٨٣٨,٨٨٤	٢,٢٤٦,٦٤٩
٢٠١١م	٢,٢٤٦,٦٤٩	٤,٦١٠,٢٨٠
٢٠١٢م	٤,٦١٠,٢٨٠	٦,٠٦٨,٦١٠

وبرجوع اللجنة على الربط الزكوي الذي أعدته المصلحة على حسابات المكلف للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٢م، تبين أنه تم إضافة بند ذمم دائنة حال عليها الحول على النحو التالي:

البند	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
الذمم الدائنة	١,٦٢٢,٩٧٨	١,٦٧٦,٥٢٨	١,٨٣٨,٨٨٤	١,٨٣٨,٨٨٤	٢,٢٤٦,٦٤٩	٤,٦١٠,٢٨٠

ويتضح إضافة رصيد أول المدة أو آخر المدة أيهما أقل للوعاء الزكوي، وبدراسة المستندات المقدمة من المكلف بعد جلسة الاستماع والتي هي عبارة عن كشف بالموردين لعام ٢٠٠٩م بمبلغ ١,٦٩٩,٦٢٩ ريال، ولعام ٢٠١٠م بمبلغ ١,٩٧٥,٧٨٣ ريال ولعام ٢٠١٢م بمبلغ ٤,٦٦١,٤٥٨ ريال، بالإضافة إلى صور كشوف البنك التي توضح سحب هذه المبالغ مع بعض صور الشيكات، تبين عدم مطابقتها مع أرصدة الذمم الدائنة الواردة في القوائم المالية من أرصدة الذمم الدائنة، ولعدم تقديم المكلف ما يؤيد وجهة نظره والمتمثلة بحركة حساب الذمم الدائنة خلال العام، مما ترى معه اللجنة تأييد المصلحة في إضافة الذمم الدائنة التي حال عليها الحول للوعاء الزكوي.

٤. رواتب الإدارة

أ- وجهة نظر المكلف:

"إن ما اعتبرته المصلحة في خطابها أعلاه كرواتب الإدارة مصروف غير جائزة الحسم، نود أن نوضح لسيادتكم أن هذه الرواتب تم سدادها للمدير العام صاحب المؤسسة، حيث إنه موظف يعمل بالمؤسسة وليس له أي مصدر رزق آخر، وتم صرف رواتب له بناءً على الفتوى الصادرة عن الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء "اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء رقم ٢٢٦٦٤ وتاريخ ١٤٢٤/٣/٩هـ، مرفق صورة من الفتوى "بأنه ما يأخذه صاحب المنشأة مقابل راتب أو بدل سكن أو مواصلات إذا حازه قبل نهاية الحول، فلا يحسب في الوعاء الزكوي للمنشأة شأنه شأن رواتب سائر الموظفين.

وبناءً عليه، يرجى التكرم وتعديل الربط الزكوي النهائي بذلك، واعتماد هذه البند ضمن رواتب الموظفين".

ب- وجهة نظر المصلحة:

"تم إضافة بند رواتب الإدارة إلى ربح العام طبقًا للفتوى الشرعية رقم (٢٢٦٤٤) وتاريخ ١٤٢٤/٣/٩هـ إجابة السؤال الأول، والتي جاء فيها: "وما يصرف لهم من بدلات ويراعى في تحديد ما يأخذه صاحب المنشأة كراتب له ما يأخذه نظراؤه في المنشآت المماثلة"، وكذلك خطاب معالي وزير المالية بخصوص آلية تطبيق الفتوى الشرعية المشار إليها أعلاه، والذي تضمن أنه تم قبول راتب المثل حتى لو تجاوز الشريحة العليا التي اعتمدتها بمبلغ (٤٥,٠٠٠) ريال، حيث تضمنت التكاليف رواتب الإدارة بمبلغ (٤,٨٠٠,٠٠٠) ريال و(٤,٢٠٠,٠٠٠) ريال لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م.

وعليه، فإن راتب صاحب المستشفى يجب ألَّا يتعدى (٤٥,٠٠٠) ريال شهريًّا أي (٥٤٠,٠٠٠) ريال سنويًّا، وعليه تم رد الفرق كالتالي: عام ٢٠١١م مبلغ (٤,٨٠٠,٠٠٠ -٥٤٠,٠٠٠ = ٤,٢٦٠,٠٠٠) ريال، ولعام ٢٠١٢م مبلغ (٤,٢٠٠,٠٠٠ -٥٤٠,٠٠٠ = ٣,٦٦٠,٠٠٠) ريال، وتتمسك المصلحة بوجهة نظرها".

ت- الدراسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما، اتضح أن المكلف يعترض على عدم اعتماد المصلحة للرواتب المدفوعة للمالك التي تزيد عن ٥٤٠,٠٠٠ ريال في السنة، حيث يرى المكلف أن المالك هو موظف في المؤسسة ويجب أن يتقاضى راتب مقابل عمله. بينما ترى المصلحة أن النظام أجاز للمكلف دفع رواتب للمالك في حدود راتب المثل، على ألَّا يتعدى ٤٥,٠٠٠ ريال شهريًّا، وهو ما قامت به المصلحة.

وبرجوع اللجنة إلى ملف القضية وسماع أقوال الطرفين، اتضح أن المكلف قد حمل المصاريف العمومية والإدارية بمصاريف رواتب الإدارة لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م بمبلغ ٤,٨٠٠,٠٠٠ ريال و٤,٢٠٠,٠٠٠ ريال على التوالي، وحيث إن المصلحة قبلت حسم الرواتب السنوية للمالك في حدود ٥٤٠,٠٠٠ ريال، وحيث إن الفتوى رقم ٢٢٦٤٤ وتاريخ ١٤٢٤/٣/٩هـ أجازت حسم راتب الشريك من الوعاء الزكوي في حدود راتب المثل، وحيث إن نظام التأمينات الاجتماعية حدد الراتب الذي يتقاضاه العامل المشترك في نظام التأمينات بمبلغ ٤٥,٠٠٠ ريال شهريًّا أي ٥٤٠,٠٠٠ ريال سنويًّا، وعليه فإن ما زاد عن هذا المبلغ يعتبر غير جائز الحسم من الوعاء الزكوي، مما ترى معه اللجنة تأييد المصلحة في قبول رواتب المالك في حدود ٤٥,٠٠٠ ريال شهريًّا.

٥. الإيجارات.

أ- وجهة نظر المكلف:

"إن ما اعتبرته المصلحة في خطابها أعلاه كإيجار المبنى مصروف غير جائز الحسم، ونحن نؤيد وجهة نظر المصلحة في هذا البند، ونود احتساب هذا المبلغ كسحوبات للمالك وتحمل على حسابه الشخصي.

وبناءً عليه، يرجى التكرم بتعديل الربط الزكوي النهائي، واستبعاد بند إيجار المبنى من صافي دخل السنة المعدل واحتسابه سحوبات تخص المالك".

ب- وجهة نظر المصلحة:

"قامت المصلحة بإضافة بند إيجار المباني لربح العام حيث تضمنت التكاليف إيجارات مدفوعة لصاحب المستشفى، علمًا بأن أرض ومباني المستشفى ظاهرة ضمن الأصول وهي بمبلغ (٦,١٤٠,٠٠٠) ريال عام ٢٠١١م ومبلغ (٢,٠٧٨,٠٠٠) ريال عام ٢٠١٢م، لذلك تم إضافتها للربح وقد أيد المكلف إجراء المصلحة بخطاب اعتراضه بأنها عبارة عن توزيع للربح".

ت- الدراسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما، اتضح أن المكلف يعترض على إضافة بند إيجار المباني لربح العام وعدم استبعاده من حساب جاري المالك، حيث يرى أنه يجب على المصلحة في حال استبعاد هذا المصروف أن يتم استبعاده من حساب جاري المالك باعتباره توزيعًا للربح.

بينما ترى المصلحة أن هذه المصاريف غير جائزة؛ لأنها مدفوعة للمالك، وأن الأصول المستأجرة ظاهرة ضمن الأصول الثابتة.

وبرجوع اللجنة إلى ملف القضية وما قدمه الطرفان، اتضح قبول المكلف بإجراء المصلحة باعتبار هذا المصروف غير جائز الحسم من الوعاء، كما ورد في خطاب إعادة الاعتراض المؤرخ في ٢٥ رجب ١٤٣٥هـ، عليه ترى اللجنة انتهاء الخلاف بين الطرفين.

القرار

أولاً: الناحية الشكلية:

قبول الاعتراض المقدم من المكلف/ (ا)، على الربط الزكوي الذي أجرته مصلحة الزكاة والدخل للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٢م من الناحية الشكلية.

ثانيًا: الناحية الموضوعية:

١. تأييد المصلحة في إخضاع رصيد جاري المالك الذي حال عليه الحول للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١١م، وإضافة رصيد جاري المالك آخر العام لعام ٢٠١٢م.

٢. تأييد المصلحة في إضافة رصيد بند المصاريف المستحقة الذي حال عليه الحول للوعاء الزكوي للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٢م.

٣. تأييد المصلحة في إضافة الذمم الدائنة التي حال عليها الحول للوعاء الزكوي.

٤. تأييد المصلحة في قبول رواتب المالك في حدود ٤٥,٠٠٠ ريال شهريًّا.

٥. انتهاء الخلاف بين المصلحة والمكلف حول بند الإيجارات.

يعد هذا القرار قابلاً للاستئناف المسبب للطرفين أمام اللجنة الاستئنافية الزكوية الضريبية بالرياض، وذلك خلال ستين يومًا من تاريخ استلامه على أن يقوم المكلف بسداد المستحقات المتوجبة عليه طبقًا لهذا القرار.

والله الموفق ،،،